

افعال المكلفين من حيث الضاحل وحكم
 ونفع ونقصد وعلم اصول الفقه باحث
 عن الادلة السميعة من حيث المفاستنبط
 عنها الاحكام الشرعية فلما كان لصدا
 موضوع ولذلك موضوع اخر صار
 عليهما مميزات منفردا كل منهما عن الآخر
 فتوهم يعرف الشارع في العلم ان موضوعه
 اي شي ما ولم يميز العلم المطلوب عنده
 ولم يكن له في ظلمه بصيرة وما كان بيان
 الحاجة الى المنطق ينساق الي معرفة ترميه
 اورد في مباحث واحد وصدر البحث بتقسيم
 العلم الي التصور والتصديق لتوقف بيان الحاجة
 عليه فالعلم اما تصور فقط اي تصور لا حكم
 معه ويقال له التصور السابع لتصور الاشياء
 من غير حكم عليه بنفي او اثبات واما تصور
 معه حكم ويقال للجمهور لتصديق كما اذا تصورنا
 الانسان من غير حكم عليه وحكما على ما كانت
 او ليس كذلك اما التصور فيم وعبارة عن حصول
 الشيء في العقل فليس معنى تصور الانسان
 الا

واحد

الان تسمى منه صورة في العقل لهايتها الانسان
 عند العقل عن غيره كما تثبت صورة الشيء في المرآة
 الا ان المرآة لا تثبت فيها الا مثل المحسوسات
 والنفس مرة تطبع فيها مثل المعنويات فقوله
 وهو حصول صورة الشيء في العقل اشارة الى
 تعريف مطلق التصور لا يلائم ما ذكره التصور فقط
 فقد ذكر امرين احدهما التصور المطلق لا المقتضب
 اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة
 وثانيهما التصور فقط الذي هو التصور السابع
 فذلك الضمير ايضا ان يعود الي مطلق التصور
 او الي التصور فقط لا جاز ان يعود الي التصور
 فقط لصدق حصول صورة الشيء في العقل
 على التصور الذي معه حكم فلو كان تعريف التصور
 فقط لم يكن ما لغال دخول غيره فيه فتعين
 ان يعود الضمير الي مطلق التصور فيكون حصول
 صورة الشيء في العقل تعريفه له وانما عرف مطلق
 التصور دون التصور فقط تنبيها على ان
 التصور كما يطلق فيها هو المشهور على ما قابل
 التصديق اعني التصور السابع كذلك يطلق على

ويعرف العقل بالاشياء
 وتصويرها في العقل
 وتصويرها في العقل
 وتصويرها في العقل

اعني هو قولنا حصول
 صورة الشيء في العقل
 وهو التصور المطلق
 في العقل والاشياء
 التي مطلق التصور
 في العقل يكون
 بالتصوير المطلق

Copyright © King Fahd University